عبدالمنعم علي عيسى

نذر حرب في دونباس

قد يكون المبرر الوحيد للتصريح الذي أطلقه الرئيس الأميركي جو بايدن يوم ١٥ نيسان الجاري، والذي قال فيه «حان الوقت لخفض التوتر مع روسيا»، هو تهيئة المناخات لنجاح، ولو في حدوده الدنيا، لقمة روسية أميركية تبدو منتظرة، بمعنى أنها قد تجري قريباً ما لم تحدث تحولات تحول دون انعقادها، أو تؤدي حتى إلى خيبة إلى تأجيلها.

يمكن الجزم هنا بأن ما من مبرر لذلك التصريح سوى أنه جاء في هذا السياق السابق الذي يهدف لإنقاذ التلاقي الأول ما بين الرئيسين، فالرئيس الأميركي ما انفك منذ بدء حملته الانتخابية يطلق التهديدات الواحدة تلو الأخرى باتجاه موسكو التي صنفتها استراتيجيته المعلنة شهر شباط الماضي بأنها تأتي بالدرجة الثانية، بعد الصين، من حيث تهديدها للأمن القومي الأميركي، ثم إنه منذ أن دخل البيت الأبيض، قبيل نحو مئة يوم، لم يترك فرصة إلا وهاجم فيها النظام الروسي الذي سبق أن وصف رأس الهرم فيه، قبل أيام فقط، بـ«القاتل»، ومن المؤكد أن ما قاله بايدن لم يكن اعتباطياً، ولا زلة لسان، بل هو يغوص في أعماق تفكيره، لأنه ببساطة يرى فيه، أي بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، رمزاً للنهوض الروسي الطامح لوراثة الدور والمجد السوفييتيين.

يمكن تفسير «المرونة» التي تعاطى بها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب مع روسيا على أنها كانت رهاناً طال أمده في محاولة جر موسكو للخندق الأميركي استعداداً للمنازلة الكبرى مع التنين الصيني الذي ما انفك يطلق صيحاته في شتى الاتجاهات، والتي كلها أطلق واحدة منها زاد التوتر والقلق الأميركيين بدرجة تتناسب وحدة تلك الصيحة التي غالباً ما يختارها التنين بشكل مدروس على شاكلة الرسوم المنقوشة ببراعة على الخزف الصيني. الآن مع بايدن لم تعد خيارات ترامب «المرنة» حالة مقبولة، ليس بسبب فقدان الأمل من نجاح تلك الخيارات سابقة الذكر فحسب، وإنما لأسباب أخرى تبدو أكثر أهمية، أبرزها أن النظرة الأميركية للاتحاد الروسي قد تغيرت، وهناك من بين النخب الفكرية الأميركية التي «يستأنس» بتنظيراتها في صناعة القرار من يقول إن الغرب قد فشل في غضون ثلاثة عقود التي تلت سقوط وتفكك الاتحاد السوفييتي، في قولبة روسيا على شاكلته من الناحيتين السياسية والاقتصادية، في حين كانت الرؤيا عند آخرين، من تلك النخب، بأنه لم يعد وارداً تصنيف روسيا كدولة إقليمية كبرى، والصحيح أنها باتت مشروع قوة دولية عظمى خصوصاً بعد دخولها للشرق الأوسط، وترسيخ أقدامها فيه، وهو ما كان خلال العقود الماضية حديقة «محرمة» لا يجوز للآخرين العبث به.

هذا الدور الروسي المتصاعد، وليس المنحدر، وفق بعض النخب الأخرى، سيسعى الغرب إلى محاولة كبح جماحه، على حين الساحتين المحتملتين لمواجهة ذلك الصعود هما سورية وأوكرانيا، وإذا ما كانت الإستراتيجية الأميركية لم تتبلور تجاه الأولى بشكل واضح يمكن من خلاله فهم المرامي والأهداف تبعاً للسلوك العملياتي وليس بناء على التصريحات، فإن تلك الإستراتيجية تجاه الثانية تبدو أكثر وضوحاً، ولربما يجوز القول إنها في مراحل تبلورها النهائية، الأمر الذي يفسر التوتر القائم منذ أسابيع في إقليم «دونباس» شرقي أوكرانيا، والذي تشير كل معطياته إلى نذر حرب تلوح في الأفق، بل ولربما تبدو حتمية نظراً لوجود حكومة حرب في كييف وهي تحظى بدعم غربي مطلق، في حين يرى الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الباحث عن مغامرة عسكرية، أن فعلاً من هذا النوع يمكن له أن يعزز من مواقعه الداخلية على أعتاب انتخابات رئاسية.

الحتمية هنا تتأتى من أن روسيا يستحيل عليها اتخاذ وضعية المتفرج على ما يجري في دونباس، وهي ترقب بدقة التصريحات التي يطلقها حلف الناتو الذي أصدر ١٢ نيسان الجاري، بياناً في أعقاب لقاء وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن مع أمين عام الحلف يانس ستولتنبرغ جاء فيه أن «الضرورة ملحة لإنهاء روسيا الحشد العسكري على حدود أوكرانيا وفي القرم المحتلة»، ولربما كان للعبارة الأخيرة رمزية تتعدى في مضامينها تلك الضرورة الأولى التي جاءت في بداية العبارة الواردة في البيان، يأتي هذا التصعيد من قبل الحلف لحشر موسكو في زاوية ضيقة، فالأخير، أي حلف الناتو، يدرك أن موسكو يستحيل عليها، تحت أي ظرف كان، التخلي عن إقليم دونباس لاعتبارات جيوسياسية من شأنها أن تقوي من موقع أوكرانيا في مواجهتها، الأمر الذي يمكن تلمسه في التنظير الذي وجهه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف لحكومة كييف من القاهرة يوم ١٢ نيسان، أي بالتزامن مع لقاء بلينكن مع ستولتنبرغ آنف الذكر، مذكراً إياها بما جرى في العام ٢٠١٤، وضرورة الاستفادة من العبر المستخلصة منه.

إذا ما حدثت الحرب، التي لن يمنع حدوثها إلا قمة مفترضة روسية أميركية يجري التنسيق بشأن انعقادها لتحقق نجاحاً ما، فإن موسكو ستسعى إلى كسبها بشكل خاطف وسريع على نحو ما حدث في العام ٢٠٠٨ الذي شهد صيفه الحرب الروسية الجورجية، والتي يصح توصيفها على أنها كانت «صرخة» النهوض الروسية الأولى بعد عقدين من تيه القوة، فالكسب الساحق هذه المرة يبدو مطلوباً بدرجة أكبر من الأولى لإطلاق الصرخة الثانية التي ستحيل آمال الناتو بالتمدد نحو العمق الروسي إلى أوهام، والجري الدائم وراءه ذي أكلاف باهظة من دون مكاسب تذكر.

لن يتم ترحيلهم دفعة واحدة والهدف هو تنظيم وجودهم

لبنان يبدأ أولى خطوات تفعيل ملف إعادة اللاجئين السوريين

كشفت وسائل إعلام لبنانية بعضاً من الأسباب التي دفعت الحكومة اللبنانية مؤخراً لاتخاذ قرار إعداد آلية لإحصاء اللاجئين السوريين بهدف تطبيق خطة إعادتهم للبلاد.

موقع «النشرة» اللبناني، اعتبر أن توقيت إعادة تفعيل خطة وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية التي أقرها مجلس الوزراء قبل استقالة حكومة حسان دياب، أتى في ظل التخفيف من الإجراءات التي فرضتها جائحة «كورونا».

ونقل الموقع عن مصادر وصفها بالخاصة تأكيدها، أن الهدف من هذا المسح هو إحصاء اللاجئين السوريين بعدد نهائي، خصوصاً أن مفوضية شؤون اللاجئين، تقدر أعدادهم في لبنان بنحو ٨٧٦ ألف لاجئ، في حين تشير الأرقام الرسمية لدى الدولة اللبنانية إلى وجود ما يزيد على مليون و٦٠٠ ألف نازح في لبنان، هذا لا بد من الإشارة إلى أن الدولة اللبنانية سبق أن توقفت عن تسجيل النازحين في لبنان منذ عام ٢٠١٥.

وحسب المصادر اللبنانية، فإن أهم ما يهدف إليه هذا المسح هو إصدار بطاقة شخصية للاجئين تدون عليها معلوماتهم الشخصية، ومن خلال هذه البطاقة سيتمكن حامل البطاقة من الحصول على أوراق ثبوتية سورية بعد تمكنه من تسجيل زيجاته وأولاده، حيث تكشف أرقام وزارة الشؤون أن نسبة لا تتخطى الـ٢٠ بالمئة من اللاجئين في لبنان تملك أوراقاً ثبوتية صحيحة، كما أن هناك نسبة ٧٢ بالمئة من المولدات الجديدة التي لم تسجل طوال السنوات الماضية، ما يعني وجود ما يزيد على ١٥٠ ألف نازح ولدوا على الأراضي اللبنانية ولم يتم تسجيلهم، هذا إذا اعتمدنا على معدل وسطي سنوي للولادات هو ٣٠ ألف ولادة.

عودة لاجئين سوريين من لبنان عبر معبر جديدة يابوس (سانا – أرشيف)

المصادر شددت على أن أبرز ما تهدف إليه هذه الخطة، هو تكريس صفة اللاجئ، والتمييز بين من هو حقاً لاجئ ومن جاء قبل الأزمة السورية وهو يعمل في لبنان، فاللاجئ سيحمل بعد الخطة بطاقة لجوء والعامل سيحمل إقامة صادرة عن وزارة العمل.

وكانت وزارة الداخلية اللبنانية طلبت من مفوضية شؤون اللاجئين، تزويدها ببيانات لأعداد إعادة لاجئي السوريين في لبنان بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والأمن العام ومفوضية اللاجئين، بهدف تطبيق خطة أقرتها الحكومة اللبنانية في منتصف العام الماضي لإعادة اللاجئين السوريين إلى ديارهم.

وقال المشرف العام على خطة لبنان للاستجابة للأزمة، عاصم أبي علي، في تصريحات لوسائل إعلام لبنانية: إن تعداد اللاجئين، الذي يتم العمل عليه، «يجب ألا يخفهم ترحيلهم دفعة واحدة باعتبار أن ما يحصل هو مسعى لتنظيم الملف الذي كان يُدار من قبل الدولة منذ اندلاع الأزمة في سورية، وبدء توافد اللاجئين إلى لبنان على أساس «سياسة النعامة»، فاعتمدوا آلية بالنفس عن كل شيء حتى عن تنظيم الملف، ما أدى إلى شوائب وخروقات وفوضى، انعكست سلباً على اللاجئ كما على الدولة والمواطن اللبناني».

تطورات ملف اللاجئين السوريين في لبنان تزامنت مع قرار اتخذته ألمانيا بخصوصهم، حيث كشفت صحيفة «زود دوتشه» الألمانية أن المحكمة الإدارية العليا في مدينة لونبورغ اعتبرت الوضع في سوريا، وبدء توافد ترحيل لاجئين سوريين إلى البونتان، حتى إن سبق لهم الحصول على الإقامة في البونتان، موضحة أن أي لاجئ سوري تنطبق عليه قوانين الحماية في ألمانيا يجب عدم إعادته إلى البونتان.

وذكرت الصحيفة أن قرار المحكمة الإدارية العليا الذي صدر الإثنين الماضي، جاء بعد أن أكدت المحكمة أنه لا توجد إمكانيات لدى البونتان بتوفير الاحتياجات الأساسية للاجئين هناك «سكن- طعام – مواد تنظيف».

وكالات

نساء داعش من زوجات إلى مقاتلات بسبب خسائر التنظيم

اعتبر موقع «ستراتيف» الأميركي أن دور النساء في تنظيم داعش الإرهابي تغير من كونهن زوجات وأمهات لمسلحي التنظيم إلى أدوار قتالية أكثر، بسبب الضرورة التشغيلية نتيجة الخسائر التي منّي به التنظيم في سورية والعراق.

وذكر الموقع في تقرير حسب وكالة «المعلومة» للأنباء العراقية، أنه وفي معظم الدراسات الأكاديمية بشأن الإرهاب، فإن هناك ميلاً للتغاضي عن الدور الذي تلعبه النساء في التنظيمات الإرهابية على الرغم من شغلها أدواراً متنوعة تتراوح بين تقديم الدعم اللوجستي إلى التجسس وولادة جيل جديد من المسلحين الإرهابيين.

وقال التقرير: إن «الإيديولوجيا التي تحكم مختلف التنظيمات أسهمت في التأثير في نوع الأدوار التي تشغلها النساء».

وأضاف: إنه على سبيل المثال، في المنظمات اليسارية، تميل النساء إلى شغل مناصب عضائية أكثر من المنظمات التكفيرية، لكن هذا الدور تغير لدى داعش من كونهن زوجات وأمهات للمقاتلين (المسلحين) إلى أدوار قتالية أكثر بسبب الضرورة التشغيلية نتيجة الخسائر التي منيت بها الجماعات الإرهابية في العراق وسورية.

وتوقع حداد أن يكون هناك إقبال كثيف من قبل السوريين المقيمين في روسيا والمشاركين بهذه الانتخابات وهم عبروا بكل مناسبة عن رغبتهم بالإدلاء بأصواتهم باعتباره حق دستوري لهم وواجب وطني عليهم ملقى على كاهل كل السوريين في داخل سورية، وخاصة أن هذه الانتخابات ستلعب دوراً هاماً في تحديد مستقبل سورية، ولذلك يعتبرون أن وجودهم خارج الأرض السورية لا يعني أنهم يعيدون عن هموم الوطن وإنما الوطن يعيش في قلبهم.

وبيّن حداد أن السفارة تستقبل حالياً الراغبين بالمشاركة بالانتخابات بطريقتنا إما بالحضور الشخصي أو إلكترونياً، مؤكداً أن السفارة في ظل انتشار فيروس كورونا ستتخذ كل الإجراءات اللازمة لحماية الناخبين وتأمين المناخ المناسب للمشاركة من قبل كل أبناء الجالية والدارسين في روسيا.

وذكر أن الموقع الإلكتروني للسفارة مفتوح لتسجيل السوريين الموجودين في الدول المستقلة وكازاخستان، وقلت إن أنه على الأغلب فتح مركزين انتخابيين في مقر السفارة بموسكو والقنصلية السورية في سان بطرسبورغ.

وقال حاج إبراهيم إن السفير السوري في بيلاروس محمد العمراني في تصريح لـ«الوطن»، أن السفارة السورية في مينسك على أتم الاستعداد لإجراء الاستحقاق الدستوري المتمثل بالانتخابات، وقد أعلمتنا وزارة الخارجية البيلاروسية بأنها جاهزة لتقديم المساعدة التي تحتاجها السفارة في هذا الشأن.

وقلت السفير السوري في مينسك إلى أن السفارة أعلنت عن تعليمات التسجيل في القوائم الانتخابية، التي ستنتهي يحلول ٢٥ من نيسان الجاري، حيث أعلمت المواطنين بأنها تقوم بتحضير القوائم الانتخابية للمواطنين السوريين المقيمين في بيلاروس، وكذلك في الدول التي تغطيها السفارة السورية في مينسك وموسكو وأوكرانيا، ليتوانيا، لاتفيا، وأستونيا، وأن بإمكانهم تسجيل أسمائهم في القوائم الانتخابية من أجل ممارسة حقهم الدستوري، وذلك إما عن طريق الحضور الشخصي إلى السفارة، أو عبر الرابط الإلكتروني الذي تم إنشاؤه لهذا الغرض، أو عبر البريد الإلكتروني، لافتاً إلى أنه جرى أيضاً توزيع استمارات المشاركة في القوائم الانتخابية على المواطنين السوريين الذين شاركوا في الاحتفالية التي أقامتها السفارة السورية في مينسك بمناسبة حلول الذكرى الـ٧٥ لعيد الجلاء، كما جرى إرسال الإعلان مع الرابط الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة تسهيلاً على المواطنين السوريين.

وأشار العمراني إلى أن هناك مواطنين يتصلون بالسفارة من الدول التي تغطيها السفارة السورية في مينسك، وخاصة من أوكرانيا حيث يوجد عدد كبير من السوريين، ويعربون عن رغبتهم في ممارسة حقهم الانتخابي، لكنهم ليسوا متأكدين بعد من إمكانية تمكنهم من الحضور إلى بيلاروس، وذلك بسبب الظروف المتعلقة بجائحة «كورونا».

من جانبه في تصريح ممائل لـ«الوطن»، بيّن سفير سورية في أرمينيا محمد حاج إبراهيم أن السفارة بدأت بتلقي رغبات السوريين بممارسة حقهم الانتخابي وتسجيل الأسماء جار سواء من خلال السفارة أم الإيميل، مبيناً أن القوائم النهائية سيجري إرسالها إلى دمشق تقيدها في التنظيم على غرار ما جرى في الانتخابات الماضية وفتح صناديق الانتخابات في العشرين من الجاري.

وقال حاج إبراهيم إلى أن التصويت أمر مهم للغاية خاصة في قلوب السوريين وهم جزء من النسيج الوطني وهم داعمون للقيادة السورية وللرئيس بشار الأسد، ورغم تأثير إجراءات كورونا غير أن أعداد الراغبين بالمشاركة كبير، لافتاً إلى وجود تواصل من قبل السوريين المقيمين في جورجيا للسؤال عن كيفية الحضور إلى السفارة السورية في أرمينيا وممارسة واجبهم الانتخابي.

وأشار السفير حاج إبراهيم، إلى أهمية العلاقات التاريخية بين أرمينيا وسورية والدعم المتبادل بين البلدين وهذه العلاقات ستعكسها حجم المشاركة.

وفي التفاصيل، نقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية، أمس أن قوات الاحتلال التركي ومرتزقته من الإرهابيين اعتدوا من مناطق انتشارهم في أقصى الريف الشمالي للرقة بالقرب من الحدود التركية بقذائف المدفعية على التجمعات السكانية في قرية صيدا ومحيط بلدة عين عيسى والطرقات المؤدية إليها، ما أدى إلى إصابة عدد من المدنيين ووقوع أضرار في المنازل والممتلكات.

ومنذ بداية عدوانها في تشرين الأول ٢٠١٩ واحتلالها عدداً من القرى والبلدات والمدن بريفي الرقة والحسكة الشماليين، اتخذت قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من التنظيمات الإرهابية تلك المناطق منطلقاً لتنفيذ اعتداءاتها المتواصلة على المدنيين وهجرت الآلاف منهم وسرقت ونهبت ممتلكاتهم.

بموازاة ذلك، نقلت «سانا» عن مصادر أهلية قولها: إن «قوات الاحتلال التركي ومرتزقته من الإرهابيين أقدموا على نهب وسرقة مخزون القمح السوري، حيث أخرجوا ٢٠ شاحنة من صوامع الشركات شرق مدينة عين عيسى بريف الرقة الشمالي محملة بالقمح واتجهوا بها إلى منطقة تل أبيض ومن ثم إلى الأراضي التركية».

وسبق أن عمدت قوات الاحتلال التركي ومرتزقته إلى فرض الأتاوات خلال أيام حصاد القمح على المزارعين في بعض المناطق التي ينتشر فيها الاحتلال وأجبروهم على شحن إنتاجهم إلى الأراضي التركية عن طريق تجار وسماسرة تابعين لهم.

في حين ذاته، أقدمت قوات الاحتلال التركي برفقة الإرهابية الموالية لها في مدينة رأس العين المحتلة بريف الحسكة، على اعتقال العشرات من مسلحي ميليشيات «السلطان مراد وفرقة الحمزة وأحرار الشرقية»، عقب الاقتتال الدامي والعنيف الذي جرى بينهم على مدار الساعات والأيام القليلة الفائتة، وفق مصادر إعلامية معارضة أمس.

وقبل ساعات من ذلك، ذكرت المصادر المعارضة، أن رأس العين شهدت حظراً للتجوال وإغلاقاً تاماً لأسواقها، مع انتشار كثيف لمسلحي ما تسمى «الشرطة العسكرية» والجزء المصلحة التركية، تزامناً مع استمرار التعزيزات العسكرية للميليشيات المتقاتلة في المدينة.

هو شأن يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الراهنة في المنطقة وإلى تأزيم الأوضاع الإقليمية والدولية، وإلى تعقيد الأزمة السورية، وإلى تعطيل الحل السياسي للأزمة السورية، وإلى تشجيع الإرهاب والتطرف والتكفير، وإلى تشجيع الاحتلالات والتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وإلى تشجيع الانقسامات والتجزئات والتقسيمات في الدول العربية، وإلى تشجيع الاستقطابات والاصطفافات الدولية والإقليمية، وإلى تشجيع الصراعات والحروب الأهلية والإقليمية والدولية